

تقديم

إنتهجت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي منهج التخطيط العلمي الاستراتيجي لتحديد مسارات وتوجهات تنمية القطاع الزراعي، وذلك بدءاً من عقد الثمانينات حيث وُضعت أول إستراتيجية إنمائية للقطاع الزراعي، ثم تلتها عدة إستراتيجيات كان كل منها يحدد مسارات العمل المستقبلي في ظل التطورات الإقتصادية والإجتماعية التي أحاطت بالزراعة والمزارعين آن ذاك. ومع بداية عام 2006 حدثت تحولات شبه جذرية في العديد من العوامل الداخلية والخارجية، وذلك بالقدر الذي فرض ضرورة مراجعة مناهج وأساليب العمل لتطوير مساراته، وبما يزيد من قدرة القطاع الزراعي على المواءمة مع هذه المتغيرات تحقيقاً للصالح العام والخاص، ومن هنا تم إتخاذ قرار بإعداد إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية المستدامة يمتد أفقها الزمني حتى عام 2030. ونظراً لتغير خصائص ومقومات البيئة الزراعية كثيراً عما كانت عليه قبل ثلاثة عقود، فكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على منهج إعداد هذه الإستراتيجية وما تضمنته من عناصر ومكونات، حيث تميزت هذه الإستراتيجية بثلاث خصائص يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- **إتساع دوائر المشاركة في الإعداد:** إبتداءً من المشاركة الإيجابية لعدد كبير من المزارعين والمهتمين بالشأن الزراعي من القطاع الخاص والمجتمع المدني، ووصولاً إلى العديد من المسؤولين عن إدارة شئون هذا القطاع على مستوى المحافظات والجامعات ومعاهد البحث الزراعي . وقد ساعد هذا الإتساع في المشاركة في أن تأتي المقترحات الواردة بالوثيقة متوافقة مع إحتياجات العمل الفعلية ، وفي حدود إمكانيات التنفيذ الواقعية .
- **إعتماد منهج شامل في الإعداد الفني:** حيث تتضمن الإستراتيجية، إلى جانب التحديد الموضوعي للأهداف وتوجهات العمل المستقبلي، جوانب أخرى لا تقل أهمية أبرزها:
 - التحليل الموضوعي لتجارب التنمية في الماضي لإستخلاص الدروس، وتحديد مواطن الضعف والقصور التطبيقي لتفاديها ، ومواطن الثراء والقوه للبناء عليها.
 - التحديد الدقيق لآليات التنفيذ الكفيلة بتحقيق الأهداف.
- **التحديد الموضوعي لأدوار كل من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص:** وذلك بهدف تهيئة بيئة أفضل لعمل كلا القطاعين في أنشطة وبرامج التنمية من ناحية، والإرتقاء بمستوى الأداء للمؤسسات الزراعية.

وفي الواقع فإن مراحل عملية التنمية الناجحة لا تنتهي بمجرد إعداد إستراتيجية متكاملة للتنمية وإنما تبدأ بذلك، على أن تتضافر بعد ذلك جهود المهتمين بالزراعة لترجمة هذه الإستراتيجية إلى خطط تنفيذية تقود العمل المستقبلي، وهذا ما سوف توليه الوزارة إهتماماً خاصاً في المرحلة القادمة.

ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أقدم خالص شكرى إلى كل من شارك فى وضع هذه الإستراتيجية وبالأخص مجلس البحوث الزراعية والتنمية والذي قام بالإشراف والتنسيق على إعداد هذه الإستراتيجية مع نخبة متميزة من خبراء الزراعة سواء المنتمين منهم للوزارات المعنية أو القطاع الخاص والمجتمع المدني

كما أوجه خالص تقديرى لجهود المؤسسات الدولية التى شاركت فى بعض مراحل الإعداد وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية.

وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي

أمين أباطة

المقدمة

تمثل الإستراتيجيات القومية إطاراً عاماً للتوجهات التي تتبناها الدولة في تحقيق أهداف وغايات تتطلب أفقاً زمنياً طويلاً المدى نسبياً، مع تحديد واضح للسياسات والآليات الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. وقد عرفت الزراعة المصرية ثلاث إستراتيجيات منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي، تمثلت في إستراتيجية الثمانينات، وإستراتيجية التسعينات، وإستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2017.

وقد تباينت الإستراتيجيات الثلاث في كل من أهدافها وبرامجها وآلياتها نظراً لاختلاف وتباين الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية التي صاحبت إعداد كل منها. ففي الوقت الذي ركزت إستراتيجية الثمانينات على هدف تحرير قطاع الزراعة وتحرير السياسة السعرية والوصول بمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي إلى 3.4%، فإن إستراتيجية التسعينات قد ركزت على استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة وزيادة الصادرات الزراعية إلى 5 مليار جنيه سنوياً، والوصول بمعدل النمو السنوي إلى 3%. بينما ركزت إستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2017 على تحقيق الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب والوصول بمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي إلى 4.1% والاستمرار في برنامج استصلاح الأراضي بمعدل 150 ألف فدان سنوياً.

وقد ركزت إستراتيجية الثمانينات على تطوير السياسات السعرية الزراعية كآلية لضمان إعادة تخصيص الموارد وتوفير الحافز للزراع لتنمية الإنتاجية وتخفيف حدة التناقض بين الأهداف الفردية ونظيرتها المجتمعية، وتحرير قطاع الزراعة من مركزية اتخاذ القرارات. بينما ركزت إستراتيجية التسعينات على التحرير الكامل لإنتاج وتسويق وتصدير القطن، ودعم البحوث الزراعية، وزيادة الصادرات الزراعية ومراجعة سياسات ومعايير اختيار المستفيدين من توزيع الأراضي الجديدة. أما إستراتيجية 2017 فقد ركزت على التحول إلى اللامركزية بالنسبة لمسئوليات إدارة المياه، وإنشاء آلية لاسترداد جزء من تكاليف عمليات الري وتكاليف الصيانة والتصدي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، والاعتماد على الذات في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية.

وفيما يخص الموارد الزراعية فقد ركزت إستراتيجية الثمانينات على حل مشكلات الأراضي قصيرة الأمد مثل الملوحة والقلوية، وتطوير نظم الري خاصة في الأراضي المستصلحة. بينما ركزت إستراتيجية التسعينات على مواجهة مشكلة البناء على الأراضي الزراعية، وتعظيم العائد من وحدة المياه وتحسين ممارسات الري الحقلي. أما إستراتيجية 2017 فقد ركزت على التوسع في تنظيم جمعيات مستخدمي المياه وتحديد المساحة المنزرعة بالأرز والقصب.

وقد كانت إستراتيجية الثمانينات نقطة البداية للاتجاه نحو التركيز على التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية كشرط أساسي لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاع الزراعي، وبالتالي فقد ركزت على تطوير كل من منظومات الإرشاد الزراعي والبحوث والائتمان الزراعي. في حين ركزت إستراتيجية التسعينات على تكامل خدمات الإرشاد الحقلي وتوفيز الكوادر المتخصصة، وتخفيض حجم العمالة في وزارة الزراعة، واستكمال إجراءات خروج بنك التنمية والائتمان الزراعي من عمليات تدبير وتوزيع مستلزمات الإنتاج. أما إستراتيجية 2017 فقد ركزت على تطوير السياسة الائتمانية الزراعية.

والشئ الذى لا يمكن إنكاره هنا أن الزراعة المصرية قد حققت العديد من الأهداف التى تبنتها الإستراتيجيات الثلاث السابق الإشارة إليها، وفى المقابل فقد تعذر تحقيق بعض الأهداف. ومنذ وضع استراتيجية التنمية لعام 2017 والتى صدرت فى عام 2003، فإن الساحة الإقتصادية الوطنية قد شهدت تطورات متسارعة كان بعضها نابعاً من تغيرات دولية أو إقليمية، والبعض الآخر كان محصلة تفاعلات محلية. وصاحب ذلك حدوث أزمة الغذاء اعالمية وانعقاد "قمة الغذاء والتغيرات المناخية بروما، يونيو 2008"، وكذا تقرير البنك الدولي عن "الزراعة للتنمية"، و صدر فى نفس العام "التقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية فى خدمة التنمية IAASTD، 2008" وكذا "التقرير الرابع لحالة التغيرات المناخية فى العالم AR4، IPCC 2007". هذا بالإضافة إلى عدة تقارير لتقييم وتفعيل دور المؤسسات الدولية العاملة فى الزراعة لمواجهة هذه التطورات وهي: منظمة الأغذية والزراعة FAO - الصندوق الدولي للتنمية الزرية IFAD - المجموعة الإستشارية الدولية للبحوث الزراعية CGIAR - المنتدى العالمي لبحوث الزراعية GFAR. وقد أحدثت هذه المتغيرات فى مجملها تغيرات فى البيئة الزراعية فرضت ضرورة المراجعة العميقة لسياسات وأساليب إدارة الموارد الزراعية، ومن هنا تبلور الإتجاه لإعادة صياغة استراتيجية للتنمية الزراعية حتى عام 2030.

أهم المتغيرات التى استدعت صياغة إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية حتى عام 2030:

- التطور السريع فى المستجدات العلمية بما تتضمنه من إمكانيات واسعة للتطبيق فى التنمية الزراعية وانعكاساتها على كفاءة استخدام الموارد الزراعية، ومن أهمها تكنولوجيا الإستشعار عن بعد، وتطبيقات الهندسة الوراثية، والتكنولوجيات متناهية الصغر (النانوتكنولوجي). ومن الطبيعى فإن هذه المستجدات وتطبيقاتها تحمل آفاقاً واسعة لتطوير الإنتاجية لكل من وحدتى الأرض والمياه.
- على الرغم من التأكيد التام فى الإستراتيجيات السابقة على أهمية معظمة العائد من وحدة المياه، إلا أن الجهود التى بذلت فى هذا المجال لم تكن كافية لتوجيه المزارعين لتبنى تراكيب محصولية تؤدى إلى ترشيد استخدام المياه، فقد تضاعفت مساحات الأرز على الرغم من التدهور الحاد فى نصيب الفرد من الموارد المائية إلى ما دون مستوى الفقر المائي.
- التعديلات التى طرأت على العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية، والتى أعادت للملاك الحق فى إنهاء أو تعديل العلاقة الإيجارية. وكذا العودة إلى آليات السوق فى تحديد القيمة الإيجارية للأراضى بدلا من الإعتماد على الربط الضريبي فى تحديد هذه القيمة.
- التعرض للعديد من الأزمات الوافدة من الخارج والتي أثرت سلبياً على القدرة الإنتاجية الزراعية ودخول المزارعين، والتي كان آخرها أزمة انفلونزا الطيور، وهو ما أوضح ضرورة استحداث نظم جديدة لإدارة الأزمات والحد من آثارها.

- أدت تعديلات هيكل أسعار الصرف إلى تحسين القدرة التنافسية للعديد من المنتجات الزراعية إلا أن الضعف القائم في تنظيمات صغار المزارعين وضعف البنية التسويقية الزراعية قلص من إمكانيات الاستفادة من النتائج الإيجابية لتعديلات السياسات النقدية والمالية .
- دخول اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية حيز التنفيذ، واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية الكوميسا، وغيرها من التجمعات وما يترتب على ذلك من ضرورة إعادة صياغة توجهات وآليات التنمية الزراعية .
- اتساع عضوية الاتحاد الأوروبي، وما له من انعكاسات على التجارة الزراعية المصرية، باعتبار الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأكبر لمصر .
- تعرض الأسواق العالمية للغذاء الى تقلبات حادة بين الصعود المفاجئ وغير المتوقع نتيجة للتغيرات في كل من جانبي طلب وعرض الغذاء وهو ما عرف بأزمة الغذاء العالمية، ثم إنهيارها بشكل حاد عقب ما تعرض له العالم من أزمة مالية حادة - إعتبارا من سبتمبر 2008- عصفت بالأسواق المالية وخفضت من معدلات النمو وقلصت من حجم التجارة العالمية. واستمرت أسعار الغذاء أعلى من معدلاتها قبل أزمة الغذاء. ومن الطبيعي أن تنعكس آثار هذه الأزمات على الزراعة المصرية والتجارة الخارجية الزراعية ومستويات دخول المزارعين.
- الاتجاه العالمي نحو التوسع في استخدام محاصيل الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي وانعكاس ذلك على المعروض العالمي منها كهدف إستراتيجي في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.
- التغيرات المناخية العالمية و بروز ظاهرة الاحتباس الحراري، وتأثيراتها السلبية المتوقعة على الإنتاج الزراعي وعلى أراضي الدلتا والبحيرات الشمالية المصرية.
- بروز اتجاه جديد للإستثمار الزراعي خارج الحدود الوطنية للكثير من الدول، كما هو الحال بالنسبة لبعض أعضاء مجموعة الـ BRICS (البرازيل- الهند- الصين) وكذا دول مجلس التعاون الخليجي، والتي اتجهت نحو توسيع استثماراتها الزراعية في أفريقيا وآسيا.
- وتجدر الإشارة الى أن وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية 2030 لم تقتصر فقط على مجرد مراجعة برامج التنمية وأهدافها ، وإنما أولت إهتماما خاصا بالتحديات التي تواجه جهود التنمية الزراعية، وكذا آليات التنفيذ التي يمكن من خلالها تحقيق الشطر الأكبر من الأهداف فيما لو توافرت إرادة التغيير وإمكانات العمل ومتطلباته.

رئيس مجلس البحوث الزراعية والتنمية

أ.د/ عادل البلتاجي

تجدر الإشارة إلى أن وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية 2030 قد تم صياغتها وفق منهجية محددة تراعى كونها وثيقة مصرية تعكس التوجهات الوطنية وبالتنسيق بين مجلس البحوث الزراعية والتنمية وكل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مع الاستفادة من مداخلات كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، ويمكن تلخيص هذه المنهجية فيما يلي:

1. تكليف مجموعة من الخبراء بمراجعة ودراسة الإستراتيجيات الزراعية الثلاث السابق إعدادها وآليات تنفيذها، والمتمثلة فى إستراتيجية الثمانينات واستراتيجية التسعينيات والإستراتيجية التى تم إعدادها حتى عام 2017، وذلك بهدف الوقوف على الدواعى أو الضرورات التى تستدعى إعادة صياغة إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية من عدمها.
2. عرض نتائج عمل هذا الفريق على مجلس البحوث الزراعية والتنمية، والذى أقر بضرورة إعادة صياغة إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية حتى عام 2030 ، وذلك فى ظل المتغيرات العديدة التى لحقت بالساحات الوطنية والإقليمية والدولية، ذات التأثير المباشر على الزراعة المصرية.
3. تم تشكيل فريق موسع من الخبراء الزراعيين من العاملين بالوزارات المعنية (وزارة الموارد المائية والري، وزارة التنمية المحلية ووزارة الإتصالات) والمؤسسات ذات العلاقة وممثلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتكليفهم بإعداد وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية المستقبلية حتى عام 2030. وقد إشتمل هذا الفريق على تسع مجموعات عمل فرعية إختصت كل منها بقطاع فرعى أو مجال من المجالات الزراعية.
4. قامت كل مجموعة بدراسة تطورات الأوضاع الراهنة للأداء الزراعى فى القطاع الفرعى المعنية به، وإمكانات تنميته فى حدود الموارد الطبيعية المتاحة خاصة المياه والأرض والموارد البشرية، آخذة فى الإعتبار تجارب العقود الثلاث السابقة، وإمكانات التى يمكن إحرازها بإستخدام ما أستحدث من تقنيات جديدة وأساليب متطورة.
5. عرض ومناقشة الخطوط الرئيسية للإستراتيجية فى إجتماعات متتالية لمجلس البحوث الزراعية والتنمية.
6. عقد ورش عمل موسعة ضمت عدداً كبيراً من المشتغلين بالعمل الزراعي فى الجامعات (كليات الزراعة والطب البيطري) ومراكز البحوث (مركز البحوث الزراعية، مركز بحوث الصحراء، مركز البحوث المائية، والمركز القومي للبحوث) ورجال الأعمال والقطاع الخاص والمجتمع المدني. حيث تم التعرف على وجهات نظر المشاركين إزاء التوجهات والمقترحات المعروضة لأخذها فى الإعتبار عند الصياغة النهائية لوثيقة الإستراتيجية.
7. قام فريق العمل بعقد خمسة ورش عمل موسعة خص كل منها إقليم من الأقاليم الزراعية (شرق الدلتا - غرب الدلتا - وسط الدلتا - مصر الوسطى - مصر العليا) دعى لها كافة الأطراف ذات العلاقة بالنشاط الزراعى، شملت المزارعين وتنظيماتهم وممثلين عن الأجهزة والمؤسسات الخدمية العاملة فى الإقليم، بالإضافة الى قيادات العاملين فى كليات الزراعة والطب البيطرى والمراكز البحثية المتواجدة بالإقليم. وقد تم فى هذه الإجتماعات عرض الخطوط الرئيسية للإستراتيجية، وأيضاً إمكانات تنمية الإقليم - والتى تم إستخلاصها من خلال استمارات

إستبيان أعدت خصيصا لهذا الغرض وتم تجميعها من جميع المحافظات - وذلك بهدف التعرف على وجهة نظر المشاركين إزاء المقترحات التي تم عرضها، والتعرف عن قرب على مشاكل الإقليم وإمكانيات تنميته، والمجالات ذات الأولوية فى العمل المستقبلى.

8. تم تشكيل مجموعة عمل مصغرة لتحليل ما تم الحصول عليه من معلومات وآراء على المستويين المركزى والإقليمى، ومن ثم القيام بصياغة مسودة وثيقة الإستراتيجية.

9. تم مناقشة مسودة وثيقة الإستراتيجية مع الخبراء التنفيذيين لمنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية (إيفاد)، والبنك الدولى، وإدخال الإضافات ذات الأهمية التى تم الإتفاق عليها.

10. عرضت الوثيقة فى جلسة خاصة موسعة لمجلس البحوث الزراعية والتنمية لمناقشتها وإقرارها. وتمثل الوثيقة الحالية إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 وفق منهجية العمل الموضحة.

المشاركون فى إعداد وثيقة الإستراتيجية

المنسق العام: أ.د. عادل البلتاجى

مجموعة الإنتاج النباتى

- أ.د. عبد السلام جمعة (منسق)
- أ.د. عبد الوهاب علام
- أ.د. عاصم شلتوت
- أ.د. محمد النحراوى
- أ.د. أحمد الجيزاوى
- أ.د. سيد أبو الفتوح
- أ.د. عادل الغندور
- أ.د. محمد عبد السلام

مجموعة التسويق والتصنيع الزراعى

- أ.د. وحيد مجاهد (منسق)
- أ.د. ممدوح مذبولى
- م. حامد الشيتى
- أ.د. محمد شحاته
- أ.د. أحمد خورشيد

مجموعة السياسات

- أ.د. حمدى سالم (منسق)
- أ.د. إبراهيم صديق
- أ.د. وحيد مجاهد

مجموعة تنمية المصادر الطبيعية

- أ.د. أيمن أبو حديد (منسق)
- أ.د. عبد الغنى الجندى
- أ.د. ضياء القوصى
- أ.د. محمد أسامة سالم
- أ.د. عبد العزيز شتا
- أ.د. أحمد ظاهر
- أ.د. سمير الشيمى
- أ.د. عادل الغندور
- م. حسن مرعى

مجموعة الإنتاج الحيوانى

- أ.د. عادل أبو النجا (منسق)
- أ.د. إبراهيم صديق
- أ.د. فاروق الدسوقى
- أ.د. أشرف برقاوى
- أ.د. محسن شكرى
- أ.د. حسين سليمان
- أ.د. محمد الشافعى
- أ.د. عزت عواض

مجموعة البحوث ونقل التكنولوجيا

- أ.د. مجدى مدكور (منسق)
- أ.د. أيمن أبو حديد
- أ.د. عادل أبو النجا
- أ.د. عبد السلام جمعه
- أ.د. عبد الغني الجندي
- أ.د. فوزي نعيم محروس
- أ.د. أحمد رافع

مجموعة المرأة

- أ.د. هنية الاتربى (منسق)
- أ.د. كاملة منصور
- أ.د. حمدي سالم

مجموعة المؤسسات والتنمية البشرية

- أ.د. إبراهيم ربحان (منسق)
- أ.د. رشاد عبد اللطيف
- أ.د. عماد الشافعي
- أ.د. إبراهيم صديق
- م. محمود نور

مجموعة المعلومات والاتصالات

- أ.د. أحمد رافع (منسق)
- أ.د. محمود رافع
- أ.د. أيمن الدسوقي
- أ.د. هشام الديب
- أ.د. أشرف عبد الوهاب
- أ.د. عبد العزيز شتا
- م. علاء الحاييس

مجموعة صياغة وثيقة الاستراتيجية

- أ.د. عادل أبو النجا (منسق)
- أ.د. حمدي سالم
- أ.د. إبراهيم صديق
- أ.د. وحيد مجاهد
- أ.د. مجدى مدكور
- أ.د. يوسف حمدي

المشاركون من المنظمات الدولية

- د. ضياء عبده - منظمة الأغذية والزراعة
- د. مورييس سعادة - منظمة الأغذية والزراعة
- د. نصر الدين الأمين - منظمة الأغذية والزراعة
- د. راينر - منظمة الأغذية والزراعة
- د. محمد العراقي - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجموعة الدعم المعلوماتي والفني

- أ.د. أحلام النجار (منسق)
- أ.د. ملاك جرجس
- م. عايدة غازي
- د. محمد علي فهم
- م. محمود كامل
- م. محي الدين قدح

وكذلك المساهمة المشكورة لكل من:

- أ.د. ممدوح شرف الدين - د. حافظ غانم - أ.د. مرسى السوده - أ.د. محمود النجار - أ.د. جمال صيام - أ.د. محمد زكريا - أ.د. محمد العسال - د. محمد عباس - أ.د. سيد شلش - د. فاطمة النمكي.
- السادة أعضاء لجنة التعاونيات: أ.د. فخري شوشة - أ.د. إبراهيم محرم - أ.د. محمود منصور - أ.د. محمد جمال الدين راشد - أ.د. شفيق سلام - أ.د. السيد عبد المطلب.
- السادة وكلاء وزارة الزراعة والطب البيطري في مختلف محافظات الجمهورية.
- وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي.
- وزارة الموارد المائية والري.
- وزارة التنمية المحلية.
- وزارة التنمية الإدارية.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.